الأمم المتحدة S/2020/196

مجلس الأمن

Distr.: General
11 March 2020
Arabic
Original: English

# مذكرة شـــفوية مؤرخة 10 آذار/مارس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة بأن تحيل طي هذه المذكرة رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن لشـهر آذار/مارس 2020 بشـأن تجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب من سـوريا ونقلهم ونشرهم في ليبيا (انظر المرفق).

وتطلب البعثة الدائمة لجمهورية مصـــر العربية عرض هذه المذكرة الشـــفوية ومرفقها على مجلس الأمن وتوزيعهما بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

160320 130320 20-03830 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 10 آذار/مارس 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أكتب إليكم لأوجه انتباه مجلس الأمن إلى التهديد الخطير الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان من جراء الإجراءات التي تتخذها حكومة تركيا فيما يتعلق بتجنيد ونقل ونشر مقاتلين إرهابيين أجانب وأعضاء خلايا إرهابية وميليشيات وجماعات مسلحة من سوريا إلى ليبيا.

وهناك معلومات وأدلة موثوقة وفيرة بشأن هذه الإجراءات، التي تشكل انتهاكات متعددة وصارخة لقرارات مجلس الأمن، التي اتخذ الكثير منها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، سواء بشأن الحالة في ليبيا أو بشأن مكافحة الإرهاب.

والواقع أن وكالة الاستخبارات التركية، منذ غزو تركيا لشمال شرق سوريا في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ما فتئت تنقل إلى ليبيا إرهابيين منتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، كانوا سابقاً في مراكز احتجاز في ذلك الجزء من سوريا. ونقلت الحكومة التركية أيضا إرهابيين منتسبين إلى تنظيم القاعدة من إدلب عبر البحر. وعلاوة على ذلك، تنقل الحكومة التركية إرهابيين من غازي عنتاب في تركيا إلى إسطنبول على متن طائراتها العسكرية.

وجندت الحكومة التركية عناصر إرهابية للقتال على الأراضي الليبية من خلال الميليشيات العميلة في شمال شرق سوريا. وتشمل هذه العناصر أعضاء سوريين تركمانيين في ما يعرف بالجيش السوري الحر، المتحالف مع تركيا، وخصوصا من ألوية "السلطان مراد" و "الحمزة" و "سليمان شاه"، برواتب شهرية تتراوح بين 500 1 دولار و 000 2 دولار.

وفضلا عن ذلك، أكد فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، في تقريره الخامس والعشرين المقدم في 27 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)، دور تركيا في الإفراج عن مقاتلين إرهابيين أجانب من مراكز احتجاز في شمال شرق سوريا. كما سلط الفريق الضوء على دور وسطاء متمركزين في تركيا في تسهيل تدفق الأموال إلى تنظيم الدولة الإسلامية/داعش في شمال شرق سوريا.

إن المعلومات الواردة في هذه الرسالة هي سرد موجز لانتهاكات الحكومة التركية العديدة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق. وقد اعترف بها المسؤولون الأتراك أنفسهم في تصريحات علنية وأكدها من جديد قادة وممثلو العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويشكل دعم تركيا المعلن للمقاتلين الإرهابيين الأجانب والإرهاب تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين ويتطلب موقفا حازما وإدانة لا لبس فيها من جانب المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن. ويجب أن تكبح هذه الإدانة الدولية أي مساعي في المستقبل لاتباع مثل هذه الممارسات والسياسات غير المشروعة والهدامة.

وغني عن القول إن الإجراءات المذكورة أعلاه تنتهك أيضا الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر برلين المعني بليبيا في 19 كانون الثاني/يناير 2020. ولن يؤدي استمرارها إلا إلى إطالة أمد النزاع

في ليبيا وتصـــعيده وتقويض جميع الجهود الرامية إلى أي تخفيف ذي مغزى للتصـــعيد ووقف الأعمال العدائية، على نحو يعوق أي احتمالات لبدء عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية.

وعلاوة على ذلك، فإن نشـــر مقاتلين إرهابيين أجانب داخل الميليشـــيات المســـلحة المنتســـبة إلى حكومة الوفاق الوطني في المناطق الواقعة تحت ســـيطرتها يقوض إلى حد كبير مصـــداقية تلك الحكومة، فضلا عن شرعيتها كشريك موثوق به في العملية السياسية المؤدية إلى تسوية سلمية للنزاع في ليبيا.

وبناء على ذلك، وبغية تأكيد تصـميم الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب، تدعو جمهورية مصـر العربية مجلس الأمن إلى تحمل مسـؤولياته في صـون السـلام والأمن الدوليين. وتحث مصـر مجلس الأمن على مساءلة حكومة تركيا عن تجاوزاتها الخطيرة التي تتعارض مع قرارات شتى لمجلس الأمن، بما في ذلك الالتزام المنصـــوص عليه في الفقرة 3 من القرار 2396 (2017) فيما يتعلق بحركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والإخطار بها.

وتحتفظ مصـر بحقها في اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على أمنها القومي، وما زالت ملتزمة بتحمل مســؤولياتها تجاه مكافحة الإرهاب وصــون الســلام والأمن الإقليميين والدوليين، مع الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وأخيرا، تقف مصر على أهبة الاستعداد لتقديم مزيد من المعلومات عن دور تركيا الخبيث في دعم الإرهاب ومفاقمة عدم الاستقرار في المنطقة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* محمد **إدريس**
الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة